سياسة تغير المناخ

الاستجابة لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية

مشروع

مشاورة غير رسمية

31 أغسطس/آب 2016

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

عرض عام

1- في سياق الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021)، فإن هذه السياسة ترسم معالم دعم **البرنامج** للبلدان في ميدان التصدي لآثار تغير المناخ على أشد الشرائح السكانية معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وذلك بالتعاون مع المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والحكومات، والقطاع الخاص، وشركاء الأمم المتحدة.

2- وتمشياً مع ولايته، يعمل **البرنامج** بالفعل على التصدي لآثار الكوارث المناخية وتغير المناخ على الناس الذين يخدمهم وقد أدرَج دعم جهود الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ ضمن برنامج عمله. وخلال السنوات الخمس الماضية اشتملت نسبة 40 في المائة من عمليات **البرنامج** على أنشطة للحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود لمساعدة الناس على التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش.[1]

3- ووفقاً للتقارير الموحدة عن المشروعات في **البرنامج**، فإن نحو نصف عمليات الطوارئ والإنعاش التي نفذها **البرنامج** بين عامي 2003 و2012 استجابت للكوارث المرتبطة بالمناخ وساعدت الناس على الانتعاش منها. ووصلت قيمة الميزانية الإجمالية لهذه العمليات إلى 23 مليار دولار أمريكي.[2] وخلال هذه الفترة، دعت الكثير من البلدان **البرنامج** مراراً وتكراراً إلى الاستجابة للكوارث المناخية؛ وتعاني هذه البلدان على نحو مستمر من أعلى مستويات الجوع في العالم، حيث يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الهشاشة القائمة ويشكل تهديداً خطيراً على مستقبل الأمن الغذائي.[3]

4- وتحدد هذه السياسة الكيفية التي سيُسهم فيها **البرنامج** في الجهود الوطنية والعالمية للحيلولة دون أن يؤدي تغير المناخ إلى تقويض العمل الرامي إلى القضاء على الجوع. وتزوِّد السياسة موظفي **البرنامج** بمبادئ توجيهية بشأن سبل إدراج الأنشطة المتعلقة بمعالجة مشكلة تغير المناخ ضمن عملهم. كما أنها تعزز الجهود لتعميق الفهم بآثار تغير المناخ على الجوع والابتكار للتصدي لهذا التحدي.

السياق العالمي

5- على مدى العقد الماضي أضرّت الكوارث الطبيعية بنحو 1.7 مليار نسمة وأزهقت أرواح زهاء 000 700 إنسان.[4] ومنذ عام 2008 أدت الكوارث إلى تشريد 26.4 مليون إنسان سنوياً في المتوسط. وكانت نسبة تقرب من 80 في المائة من هذه الكوارث مرتبطة بالمناخ.[5] وتسفر الكوارث المناخية بصورة منتظمة عن خسائر اقتصادية تفوق قيمتها 100 مليار دولار كل سنة، وهو رقم تشير التوقعات إلى أنه سيتضاعف بحلول عام 2030.[6]

6- ويجهد المحرومون من الأمن الغذائي في شتى أرجاء العالم لإطعام أسرهم في ظل المناخ القائم اليوم. ويعيش أربعة من كل خمسة من هؤلاء في بلدان معرضة للكوارث الطبيعية وذات مستويات عالية من التدهور البيئي.[7] وتزداد صعوبة الأحوال المعيشية لأولئك المحرومين بفعل الفيضانات، وموجات الجفاف، والعواصف التي تدمر الأصول، والأراضي، والثروة الحيوانية، والمحاصيل، والإمدادات الغذائية، كما وتجعل من الصعب على الناس الوصول إلى الأسواق. وتترافق المخاطر

---

[1] التقارير الموحدة عن المشروعات.

[2] WFP. 2014. *Responding in a risk-prone environment: the changing hazard landscape of WFP emergency and recovery operations, 2003–2012*. WFP internal document.

[3] قام **البرنامج** خلال هذه الفترة بتنفيذ أكثر من خمس من عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في كل بلد من بلدان مجموعة مؤلفة من 20 بلدا.

[4] Centre for Research on the Epidemiology of Disasters (CRED), Emergency Events Database (EM-DAT).

[5] Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council. 2015: *Global Estimates 2015: People displaced by disasters*. http://www.internal-displacement.org/assets/library/Media/201507-globalEstimates-2015/20150713-global-estimates-2015-en-v1.pdf.

[6] United Nations Office for Disaster Risk Reduction. 2011. *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction*. URL:https://www.unisdr.org/we/inform/publications/19846.

[7] منظمة الأغذية والزراعة. 2015. *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم – تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدّم المتفاوت*. http://www.fao.org/3/contents/cd9102fb-e2c2-403a-b619-ad387a4ee533/i4646a.pdf.

المناخية مع النزاعات، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، وصعوبة الوصول إلى خدمات الصحة والإصحاح والتعليم، وضعف الأسواق، وكلها عوامل تسهم في خلق مشكلة الجوع. والمجموعات السكانية الأشد فقراً أكثر تعرضاً من السكان العاديين للمخاطر المناخية كما أنها تفقد قدراً أكبر من ثروتها عندما تضربها الصدمات المرتبطة بالمناخ.[8] وتؤثر هذه الصدمات على النساء والرجال بصورة متباينة، وغالباً ما تسفر عن تفاقم مظاهر عدم المساواة بين الجنسين. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن تغير المناخ قد يسفر عن خفض الناتج الزراعي الممكن بنسبة تصل إلى 30 في المائة في أفريقيا و21 في المائة في آسيا.[9] وستشكل الآثار على سبل العيش الزراعية الزيادة الرئيسية في الفقر الناجمة عن تغير المناخ.[8]

7- ويشكل الاستهلاك الغذائي بالفعل نسبة تزيد على 60 في المائة من مجموع إنفاق الأسر الفقيرة. وفي أفريقيا فإن أثر تغير المناخ قد يقود إلى زيادة أسعار الأغذية بنسبة تصل إلى 12 في المائة بحلول عام 2030 وإلى 70 في المائة بحلول عام 2080.[8] وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن انعدام أمن الدخول وضعف القدرة على الوصول إلى شبكات الأمان والخدمات الأساسية يؤديان إلى معاناة المستهلكين الفقراء من الضعف البالغ في المناطق الحضرية المتنامية بسرعة.

8- وتظهر العديد من الدراسات الآثار الحادة للكوارث المناخية على الصحة والتغذية. وفي بنغلاديش ترتفع معدلات الهزال في صفوف الأطفال في المناطق المتضررة من الأعاصير والفيضانات، وثمة أدلة إحصائية قوية على تصاعد معدلات التقزم بعد أحداث الجفاف.[10] وفي الفلبين، وعلى مدى العقدين الماضيين، زادت نسبة الوفيات في صفوف الرضع بمقدار 15 مرة في الأشهر الأربعة والعشرين التالية للأعاصير بالمقارنة مع نسبة الوفيات أثناء فترة الأعاصير ذاتها؛ وبلغت نسبة الإناث في وفيات الرضع هذه 80 في المائة.[11]

9- وسيؤدي تناقص توافر المياه وانخفاض جودتها إلى زيادة مشكلات الصحة والإصحاح مثل مرض الإسهال الذي يمكن أن يؤدي، بالترافق مع التغيرات في أنماط الأمراض المحمولة بالنواقل، إلى تصاعد سوء التغذية وإلى إحداث تأثيرات سلبية على الاستفادة من الأغذية.

10- وتشكل التحولات البطيئة في المناخ والبيئة تحديات جسيمة طويلة الأجل. فالمواسم الزراعية آخذة بالتغير، مع تحول أنماط تساقط الأمطار والحرارة بطرق ذات آثار بالغة على المحاصيل والثروة الحيوانية. وتخلِّف ظواهر ارتفاع مستوى مياه البحر، والتصحر، والتملح، وذوبان الجليد جميعاً آثاراً بطيئة ولكنها جسيمة على سبل العيش. وتؤثر التغيرات المناخية البطيئة على أنواع المحتوى التغذوي لما يمكن زراعته من محاصيل وتربيته من حيوانات، مع آثار مباشرة على النُظم الغذائية، والتغذية، وأنماط الأمراض. وستسهم التغيرات الطويلة الأجل، وربما التحولية، في الأزمات الغذائية الممتدة حول العالم، مما سيسفر عن تفاقم مخاطر عدم الاستقرار والنزاع. وستغدو هذه التغيرات على الأرجح بارزة للعيان حينما تقود الأحداث الطقسية القاسية إلى أزمات كبرى يزيدها الإجهاد المطرد الذي تلحقه التغيرات البطيئة بالسكان الأشد ضعفاً وبسبل عيشهم.

11- وتمس آثار تغير المناخ النساء والرجال بصورة متباينة. فضمان الأمن الغذائي هو مسؤولية مشتركة، غير أن للرجال والنساء أدواراً مختلفة ضمن الأسر حيث يتعهد الرجال المحاصيل الحقلية بالرعاية بينما تتولى النساء أمر إنتاج وإعداد معظم الأغذية المستهلكة، مثل الخضروات والحيوانات الصغيرة. وللنساء دور أساسي في ضمان الأمن الغذائي والتغذية الأسريين، إلا أن النساء والفتيات يواجهن التمييز فيما يتعلق بمسائل الحصول والسيطرة على الأغذية – من الإنتاج إلى الاستهلاك –، وعلى سبل

---

(8) World Bank. 2015. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22787.

(9) منظمة الأغذية والزراعة. 2009. *صَوْب 2050: التحدّيات التي تُواجِهها الزراعة*. http://www.fao.org/news/story/ar/item/36194/icode.

(10) Bangladesh - Impact of Climate related Shocks and Stresses on Nutrition and Food Security in selected areas of Rural Bangladesh (2015) https://www.wfp.org/content/bangladesh-impact-climate-shocks-nutrition-food-security-rural-bangladesh-july-2015; and Del Ninno, C., Dorosh, P.A. and Smith, L.C. 2003. Public policy, markets and household coping strategies in Bangladesh: Avoiding a food security crisis following the 1998 floods. *World Development*, 31(7): 1221–1238.

(11) Anttila-Hughes, Jesse Keith and Hsiang, Solomon M. 2013. *Destruction, Disinvestment, and Death: Economic and Human Losses Following Environmental Disaster*. http://ssrn.com/abstract=2220501.

العيش المحسَّنة، والتعليم، والصحة. وعلى سبيل المثال فإن النساء غالباً ما يُستبعدن من عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستعداد للكوارث، ويتلقين قدراً أقل من المعلومات عن الأخطار الطبيعية ومخاطر المناخ، ويحصلن على مستويات أدنى من التعليم مما يجعل من الأصعب عليهن الاستجابة للإنذارات المبكرة.[12] ويعيش الآن أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية التي تشهد الجانب الأعظم من النمو السكاني. وسيخلِّف تغير المناخ آثاراً على الأمن الغذائي الحضري، وسبل العيش، والتغذية. وتؤثر موجات الحر الأكثر تكراراً وشدة على الصحة، وإنتاجية اليد العاملة، والدخول، كما تقلل من قدرة الأسر على الحصول على الغذاء والتغذية. وغالباً ما تنتشر المستوطنات غير الرسمية العشوائية المتنامية بسرعة في أشد المناطق الحضرية تعرضاً للمخاطر، مما يزيد من الأخطار الناجمة عن الفيضانات وغيرها من الأخطار المناخية التي تتعرض لها المجموعات السكانية الحضرية الفقيرة.

12- وفي حين أن الكوارث المناخية المحددة يمكن أن تؤدي إلى الهجرة والنزوح فإن تغير المناخ هو المحرك الطويل الأجل للهجرة الاقتصادية ضمن البلدان وعبر الحدود. وبدون بذل جهود واسعة النطاق لبناء القدرة على الصمود ومساندة التكيف مع تغير المناخ، فإن من المنتظر أن يسفر ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وانخفاض قدرة سبل العيش على الاستمرار في المناطق الأشد تأثراً بتغير المناخ عن تزايد الهجرة.

دعم البرنامج لتنفيذ خطة عام 2030

13- تكتسب ولاية **البرنامج** وخدماته في ظل تغير المناخ درجة من الأهمية لم يسبق لها مثيل. وعبر تحسين وتوسيع ما يقدمه **البرنامج** من دعم إلى البلدان والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي في بناء قدرتها على الصمود أمام آثار التغير المناخي فإن بمقدوره أن يضطلع بدور حاسم في مساندة تنفيذ اتفاق باريس المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كجزء من دعمه الشامل لخطة عمل عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة.

14- وتوائم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) أنشطة **البرنامج** مع خطة عمل 2030 وتركز على دعم تحقيق الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة وتقر بأن الأهداف مترابطة بصورة متأصلة وأن من المتعذر تحقيقها بمعزل عن بعضها. ويعكس هدف التنمية المستدامة 13 الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

15- كما تُرشد الخطة الاستراتيجية **البرنامج** في دعم تنفيذ البلدان لاتفاق باريس الذي يرمي إلى تعزيز الاستجابة العالمية للتهديد الذي يمثله تغير المناخ بالنسبة للتنمية المستدامة واستئصال الفقر.

16- ويدعو اتفاق باريس كل البلدان إلى وضع خطط تكيف وطنية كما يناشد وكالات الأمم المتحدة توفير المساندة في إعداد وتنفيذ هذه الخطط.

17- ويطلب الاتفاق إلى البلدان أيضاً تعزيز القدرات العالمية، والوطنية، والمحلية لمجابهة الخسائر والأضرار الناجمة عن الأحوال المناخية القاسية وتغير المناخ البطيء على حد سواء، وهو مجال من مجالات ولاية **البرنامج** المحددة ومزاياه النسبية. وعلى وجه الخصوص فإن الاتفاق يوضح الحاجة إلى تدعيم نظم الإنذار المبكر، والاستعداد للطوارئ، وإجراءات التصدي للأحداث البطيئة، وتقدير المخاطر الشاملة وإدارتها، والتأمين إزاء المخاطر المناخية، وقدرة المجتمعات المحلية، وسبل العيش، والنظم الإيكولوجية على الصمود.

18- ويقر اتفاق باريس بالأولوية الأساسية لحماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وهو ما يتسق مع الهدف الشامل **للبرنامج** المتمثل في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتلبية احتياجات اللاجئين وغير ذلك من الاحتياجات الغذائية الغوثية الطارئة

[12] Climate and disaster resilience in the Pacific (2016) World Bank http://pubdocs.worldbank.org/en/720371469614841726/PACIFIC-POSSIBLE-Climate.pdf.

والممتدة، والقيام بصورة أعم بتعزيز الأمن الغذائي العالمي.[13] ولا يمكن تحقيق ولاية **البرنامج** المزدوجة دون تقديم المساندة إلى البلدان والمجتمعات المحلية في التصدي لتأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي.

19- ويرتبط تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس بإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 الذي يقر بأهمية التصدي لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في الحد من الهشاشة وبناء القدرة على الصمود. ويؤكد هذا الإطار الحاجة إلى توقع المخاطر الطويلة الأجل، وتفادي التعرض لمخاطر جديدة، وخفض مستويات المخاطر القائمة. ويسلط الإطار الضوء على كيفية زيادة تغير المناخ للمخاطر التي تتعرض لها النظم الغذائية عبر ارتفاع درجات الحرارة، وموجات الجفاف، والفيضانات، والمعدلات العشوائية لهطول الأمطار. وتقوم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج**، وسياسته لبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية،[14] وهذه السياسة بربط أنشطة **البرنامج** بإطار سنداي بالاستناد إلى سياسة **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها[15] كجزء من نهج متكامل للقضاء على الجوع.[16]

20- وتضطلع النساء بدور حاسم في كل أهداف التنمية المستدامة، مع إقرار العديد من الغايات تحديداً بمساواة المرأة وتمكينها باعتبارهما تشكلان في آن معاً الغاية المنشودة وجزءاً من الحل. وتسلِّم سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين[17] بذلك وسيؤدي تنفيذها إلى تعزيز أثر عمل **البرنامج** بشأن آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية. فالمكاسب المتحققة من أجل التصدي لتغير المناخ والقضاء على الجوع سيتم تقويضها وتقليصها ما لم تتحقق الفوائد على قدم المساواة بين الرجال والنساء وفيما بينهما.

رؤية البرنامج وغاياته

21- تتولى الخطة الاستراتيجية (2017-2021) توجيه مساهمة **البرنامج** في خطة عام 2030 عبر مساندة جهود البلدان للقضاء على الجوع في صفوف أشد السكان فقراً ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والمشاركة في شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة. و**البرنامج** ملتزم بالوصول إلى الناس الأشد حاجة أولاً وبضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

22- وتحدد هذه السياسة كيفية مساهمة **البرنامج** في عمل الحكومات والمجتمعات المحلية بشأن التصدي لآثار تغير المناخ على مشكلة الجوع. وتحقيقاً لهذه الغاية فإن **البرنامج** سيركز على ثلاثة أهداف رئيسية ستُدرج ضمن خططه الاستراتيجية القطرية وبرامجه الأخرى:

1) مساندة جهود المحرومين من الأمن الغذائي، والمجتمعات المحلية، والحكومات لزيادة قدرتهم على إدارة المخاطر المناخية على الأمن الغذائي والحد منها.

2) مواصلة تحسين قدرة، وفعالية، وأداء المؤسسات والنظم العالمية، والوطنية، والمحلية المعنية بتوقع الكوارث المناخية، والاستعداد والاستجابة لها، ودعم الانتعاش الصامد منها.

3) دعم الجهود الوطنية، والإقليمية، والعالمية المتعلقة بالسياسات، والدعوة، والتحليل، والتعلم بشأن التصدي لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والكوارث الإنسانية.

23- وفي الوقت الذي يركز فيه **البرنامج** على التكيف مع تغير المناخ ومعالجة أمر الفقد والتلف الناجمين عن الأحوال المناخية القاسية فإنه يدرك الفوائد المشتركة المحتملة لبرامجه التي تخلِّف آثاراً على انبعاثات غازات الدفيئة واحتجاز الكربون، مثل

---

(13) النظام الأساسي **للبرنامج** ولائحته العامة http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/newsroom/wfp261672.pdf?_ga=1.107078208.390903889.1456863227.

(14) WFP/EB.A/2015/5-C.

(15) WFP/EB.2/2011/4-A.

(16) في حين تستند سياسة الحد من المخاطر على إطار سينداي فإن سياسة تغير المناخ هذه ترتكز على اتفاق باريس. وتساند كلتا السياستين تنفيذ خطة عمل عام 2030 إلا أن لكل منهما جمهوره الخاص.

(17) WFP/EB.A/2015/5-A.

تجديد الموارد الطبيعية عبر أنشطة إنشاء الأصول، ومصادر الطاقة النظيفة والآمنة من خلال استخدام المواقد المقتصدة للطاقة.[18] كما أن **البرنامج** يُسلِّم بأهمية التقليل من مساهماته الذاتية في تغير المناخ من خلال خفض أو تعويض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن عملياته سعياً وراء تحقيق الحياد المناخي. وتنعكس التزامات **البرنامج** بشأن الحياد المناخي والحماية البيئية في السياسة البيئية **للبرنامج** المزمع عرضها على المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

24- وستسهم جهود **البرنامج** المتعلقة بالتصدي لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيمنح **البرنامج** الأولوية لهدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع، وهدف التنمية المستدامة 17 حول إرساء الشراكات من أجل تنفيذ الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. كما أن عمل **البرنامج** في ميدان تغير المناخ سيسهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

25- وتتسق غايات **البرنامج** في هذا المجال اتساقاً وثيقاً مع غايات هدف التنمية المستدامة 13، ولا سيما الغايات 13-1: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها؛ و13-2: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني؛ و13-3: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

الشراكات

26- سيتواصل إدماج عمل **البرنامج** بشأن تغير المناخ ضمن شراكات قوية مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، مع الإقرار بأن هدف التنمية المستدامة 17 ضروري لتحقيق كل الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة.

27- وعلى وجه الخصوص فإن **البرنامج** سيستند إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، أي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، باعتماد نهج مشترك لتحقيق الأمن الغذائي في ظل تغير المناخ. ومن الواجب أن يترافق تعزيز صمود الإنتاج الزراعي مع حماية الأرواح وسبل العيش وضمان تمتع الشرائح السكانية والمجتمعات المحلية الأشد فقراً وضعفاً بقدرة كافية على الحصول على غذاء وتغذية مناسبين. وهذا النهج متجذِّر في الدعم المشترك الذي تقدمه الوكالات المذكورة إلى إنشاء التحالف العالمي من أجل الزراعة الذكية مناخيا. كما أرست هذه الوكالات إطاراً مفاهيمياً مشتركاً بشأن تعزيز الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية يمهد الأرضية اللازمة لمزيد من التعاون ويوفر سبيلاً للوكالات ولشركاء **البرنامج** للنهوض بالتكامل، والاتساق، والنتائج.

28- وسيتابع **البرنامج** المساهمة في جهود الأمم المتحدة الواسعة مسترشداً بالمبادئ الأساسية المشتركة للنهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء الجهود المتصلة بتغير المناخ؛ والأولويات المحددة عبر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ وخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها التي تبين دعم الأمم المتحدة المشترك لتنفيذ إطار سينداي. وتساند هذه الأطر أيضاً إعداد جهود مشتركة عبر أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بالبلدان المنفردة.

العمل على المستوى القطري

29- يعمل **البرنامج** على اعتماد نهج للتخطيط الاستراتيجي القطري تنفيذاً لخطته الاستراتيجية. وعبر هذا النهج فإن **البرنامج** سيدعم البلدان في تحقيق التقدم صوب القضاء على الجوع؛ والنهوض بالاتساق الاستراتيجي، والتركيز، والفعالية التشغيلية لمساعدات **البرنامج** وشراكاته من أجل دعم الجهود القطرية والإقليمية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

[18] لمصطلح "التخفيف" معانٍ متباينة تبعاً للسياق: فتخفيف تغير المناخ يشير إلى الإجراءات الرامية إلى الحد من المصادر أو تعزيز بواليع غازات الدفيئة؛ أما فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث فإن التخفيف يشير إلى إزالة أو تقليل تأثيرات ومخاطر التهديدات قبل وقوع حالة طوارئ أو كارثة.

30- وحينما تكون المخاطر المناخية عاملاً محركاً رئيسياً لمشكلة الجوع، فإن **البرنامج**، وبالتشاور مع الشركاء الوطنيين، سيربط عملية تخطيطه الاستراتيجي القطري مع خطط التكيف الوطنية.[19] وسيقدم **البرنامج** الدعم إلى الحكومات ويعمل مع الجهات الشريكة العلمية والمعنية ببحوث سياسات الأغذية تأثيرات المخاطر المناخية والآثار المحتملة لتغير المناخ على الأمن الغذائي، مع دراسة الأحوال المناخية القاسية المفاجئة والآثار البطيئة على حد سواء. وسيساهم **البرنامج** أيضاً في تحليل القدرات والثغرات الوطنية والمحلية المتعلقة بالتصدي لهذه المخاطر.

31- وبناء على الاستعراضات الاستراتيجية القطرية لهدف القضاء على الجوع وتمشياً مع العمليات التخطيطية للحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية فإن **البرنامج** سيحدد الغايات والنتائج الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي يتمتع بموقع جيد لدعمها، بما في ذلك ما يرتبط منها بأهداف التنمية المستدامة 2 و13 و17.

32- واستناداً إلى الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة فإن **البرنامج** سيحدد حصائل استراتيجية على المستوى الوطني تُعنى بآثار المخاطر المناخية وتغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية حيثما كان ذلك مناسبا. وستُحدد الحصائل التشغيلية على أنها النتائج المباشرة لنواتج **البرنامج** التي تدعم هدف التنمية المستدامة 2 وتسهم في تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة بما في ذلك الهدف 13.

33- ولتوفير التوجيه في إعداد الأنشطة والحصائل الاستراتيجية فإن هذه السياسة ترسي مبادئ ومجالات تركيز تتسق مع ولاية **البرنامج** وأوجه قوته وتحدد نقاط الدخول، والأنشطة، والأدوات المتاحة للمكاتب القطرية.

مبادئ سياسات وبرامج العمل المناخي للبرنامج

34- على المكاتب القطرية أن تراعي المبادئ التالية عند إدراج التدابير المناخية ضمن برامجها:

1) *التركيز على أشد الناس ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي*. عند التصدي لآثار تغير المناخ فإن **البرنامج** سيستهدف الشرائح السكانية والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي، والتي تعجز في الغالب عن إدارة المخاطر المناخية التي تواجهها بالفعل. ويعتمد هؤلاء الناس في كثير من الأحيان أيضاً على سبل عيش شديدة الحساسية للمناخ وهم في أمس الحاجة إلى المساعدة في تطوير سبل عيش صامدة قادرة على الازدهار في ظل مناخ متغير.

2) *تحديد دور وفوائد المساعدة الغذائية*. سيأخذ **البرنامج** في الحسبان مدى صلة الحالات الحالية للعجز الغذائي الأسري بالمخاطر المناخية والدور الذي يمكن للمساعدة الغذائية أن تضطلع به في تلبية الاحتياجات الغذائية الملحة على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكاليف مع تزويد الناس الضعفاء بالفرص لبناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.

3) *بناء شراكات فعالة*. نظراً إلى اتساع نطاق التحدي والحاجة إلى الخبرة التقنية المتخصصة في إعداد وتطبيق السياسات، والبرامج، والتحليلات، والأدوات المتعلقة بالتكيف المناخي وبناء القدرة على الصمود فإن **البرنامج** سيعمل مع الحكومات والجهات الشريكة الأخرى على تيسير، وتحفيز، وتقديم الدعم المشترك، وبناء القدرات حيثما تدعو الحاجة. وسيتطلب ذلك العمل مع الشركاء لتحديد دور المساعدة الغذائية **للبرنامج** في الجهود الوطنية للتصدي للمخاطر المناخية، وبناء القدرة على الصمود، ودعم التكيف.

4) *تفهّم، وتحديد، ومعالجة الصلات القائمة بين المخاطر المناخية، والمخاطر غير المناخية، والتغذية، والأمن الغذائي*. سيُدرج **البرنامج** بصورة منهجية تحليل المخاطر المناخية وتغير المناخ ضمن تحليله القاعدي للأمن الغذائي. وستراعي التحليلات المناخية كل أبعاد الأمن الغذائي والنطاق الكامل للمخاطر، المناخية منها وغير المناخية، التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية، لتحديد المجالات التي تكون فيها البرمجة المرتبطة بالمناخ في أقصى درجات فعاليتها ولضمان اتباع نهج متوازن ومتين في البرمجة. وستُعنى أنشطة وبرامج **البرنامج** الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ بصورة

[19] أُرسيت عملية خطط التكيف الوطنية في ظل إطار كانكون للتكيف. وتتيح هذه العملية للأطراف صياغة وتنفيذ خطط تكيف وطنية كوسيلة لتحديد احتياجات التكيف في الأجلين المتوسط والطويل وإعداد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتلبية هذه الاحتياجات. وهي عملية متواصلة وتدريجية وتكرارية تتبع نهجاً تقوده البلدان ويتسم بمراعاة الاعتبارات الجنسانية، والتشاركية، والشفافية الكاملة.

مباشرة بالصلات القائمة بين الأمن الغذائي، والمخاطر المناخية الحالية، وتغير المناخ. وستوضَّح هذه الصلات في الخطط الاستراتيجية القطرية والوثائق البرامجية. وستتعامل برامج **البرنامج** مع المخاطر المناخية وغير المناخية باستخدام نهج متوازن يتسق مع أهداف التنمية المستدامة والغايات الوطنية في ميادين الأمن الغذائي، والتنمية، وتغير المناخ.

5) *جعل التصدي للمخاطر المناخية الحالية نقطة للانطلاق، مع التركيز على العوامل المحركة البارزة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية*. سيبدأ **البرنامج** بالتصدي للمخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي والمرتبطة بتغير المناخ وأحواله القاسية في الوقت الراهن قبل اتخاذ إجراءات للعناية بأمر المخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ الأطول أجلا. وستركز برامج **البرنامج** على التدابير اللازمة لإدارة المخاطر المناخية ذات الأولوية التي تخلِّف أعظم الأثر على الأمن الغذائي والتغذية. وعند النظر في هذه المخاطر المناخية ذات الأولوية فإن **البرنامج** سيأخذ في الحسبان التغيرات المناخية البطيئة لتيسير الاستدامة الطويلة الأجل.

6) *تعزيز الجهود التي تنهض بسبل العيش وتحد في الوقت ذاته من المخاطر المناخية الحالية والمقبلة*. ستسترشد أنشطة **البرنامج** بتحليل كيفية قيام خيارات التكيف بتدعيم سبل العيش في وجه المخاطر المناخية المتصاعدة أو مساعدتها للناس على التنويع بعيداً عن سبل العيش الحساسة إزاء المناخ. وسيعمل **البرنامج** مع الشركاء على تحديد أنشطة التكيف التي تكفل في آن معاً الحد من المخاطر الحالية والمقبلة وتحسين سبل العيش، والدخول، والحصول على الغذاء في الأجل القصير. وسيساعد هذا النهج على ضمان الاستخدام الفعال للموارد رغم حالات عدم اليقين المرتبطة بتغير المناخ.

7) *النظر بصورة منهجية في تأثيرات تغير المناخ على المعايير التقنية **للبرنامج** والشركاء*. ستسعى برامج **البرنامج** إلى ضمان أن تكون الأصول المجتمعية وأنشطة الاستعداد للطوارئ وغيرها من الأنشطة ذات الصلة منيعة إزاء المناخ ومبنية بحيث تكون قادرة على تحمّل الأحداث المناخية القاسية المقبلة. كما أن **البرنامج** سينظر في أثر التغيرات في الأنماط المناخية على المعايير التقنية الأخرى التي يستخدمها الشركاء. وستعمل أنشطة بناء القدرات على معالجة الثغرات المكتشفة.

8) *التركيز على البرامج الممتازة التي تكفل بناء قدرة دائمة على الصمود*. سيواصل **البرنامج** تعزيز جودة وأثر كل برامج الصمود، بما في ذلك البرامج ذات الغايات المرتبطة بالمناخ، وذلك عبر التطبيق المنهجي لسياسته بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية.[20] وسيشكل استخدام النهج الثلاثي في برمجة الصمود والمعايير للارتقاء بالمبادئ التوجيهية المؤسسية لإنشاء الأصول عنصراً حاسماً في نجاح هذه السياسة. ويشمل ذلك السعي للوصول إلى نطاق العمل المطلوب لتحقيق نتائج ذات مغزى عبر تلك البرامج.

9) *تصميم أنشطة تكيف تشاركية، ومراعية للاعتبارات الجنسانية، ومحددة الموقع*. يقر **البرنامج** بأن التكيف يتطلب نُهجاً محكومة بالطلب ومحددة السياق ويحتاج إلى قيادة محلية ومجتمعية قوية تشتمل على النساء والرجال. وعلى البرامج أن تراعي أوجه الضعف والاحتياجات والقدرات الجنسانية المخصوصة وأن تأخذ في حسبانها أولويات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية الضعيفة، مع الإقرار بالدور الحاسم للنساء في الأمن الغذائي، والتكيف، وإدارة مخاطر الكوارث.

10) *اعتماد نهج تكراري طويل الأجل يشمل الاستعداد، والاستجابة، والإنعاش، والتنمية*. باستخدام أهداف التنمية المستدامة في توجيه الجهود الطويلة الأجل فإن **البرنامج** سيعتمد نهجاً تكرارياً متدرجاً لإدارة حالة عدم اليقين المرتبطة بتغير المناخ. وسيقيس **البرنامج** مدى فعالية أنشطة التكيف وغيرها من الأنشطة المرتبطة بتغير المناخ لاستعراض القرارات في سياق العلم المتطور لتغير المناخ وحالات الالتباس الناشئة. وستراعي أنشطة **البرنامج** تأثيرات الصدمات المناخية وغير المناخية المتكررة على التقدم الطويل الأجل في استراتيجياته وبرامجه.

[20] WFP/EB.A/2015/5-C.

11) *تضمين إعادة التأهيل البيئي وإدارة الموارد الطبيعية في الاستراتيجيات والجهود المتعلقة بتغير المناخ*. تعتمد نسبة كبيرة من الأسر المحرومة من الأمن الغذائي في العالم على موارد طبيعية متدهورة بالفعل في كسب عيشها وإنتاج غذائها. وسيؤدي تغير المناخ إلى إجهاد هذه البيئات أكثر، مما سيؤثر على الأمن الغذائي. وسيقدم **البرنامج**، حيثما كان ذلك مناسبا، المساعدة الغذائية لدعم الشراكات لتحسين الموارد الطبيعية وإعادة تأهيلها على مستوى المجتمعات المحلية والمشاهد الطبيعية.

الأنشطة البرامجية

35- بالإضافة إلى المبادئ المدرجة في القسم السابق فإن هذه السياسة تحدد نقاط دخول لتوجيه المكاتب القطرية في إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية والأدوات والأنشطة التي سيستخدمها **البرنامج** لدعم تنفيذ الأولويات والخطط الحكومية الوطنية. وهذه النقاط ذات صلة بولاية **البرنامج** وأوجه قوته التي برهن عليها بالعمل مع المجتمعات المحلية، والحكومات، والمؤسسات الإقليمية، والجهات الشريكة الأخرى.

ألف- الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها

36- بالنظر إلى تزايد الأحوال المناخية القاسية من حيث الوتيرة والشدة فإن الحاجة تدعو إلى استثمارات عالمية واسعة النطاق للنهوض بفعالية كفاءة نظم الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها خلال العقود المقبلة. وسيواصل **البرنامج** العمل كقائد عالمي في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية للمجموعات السكانية المتضررة من الكوارث المناخية، وسيعمل مع الحكومات الإقليمية، والوطنية، والمحلية، وشركاء المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية لفهم الكيفية التي يمكن بها لتغير المناخ أن يبدِّل احتياجات المجتمعات المحلية ولتطبيق هذا الفهم في تعزيز قدرات الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. كما سيواصل **البرنامج** التركيز على بناء القدرات الوطنية للاستعداد للكوارث المناخية وغيرها والاستجابة لها.

باء- تحليل الأمن الغذائي، والإنذار المبكر، والخدمات المناخية

37- *تحليل الأمن الغذائي*. يتعمَّق فهم آثار تغير المناخ والمخاطر المناخية على الأمن الغذائي والتغذي أكثر فأكثر إلا أنه لا يزال محدودا. ولذلك فإن هناك حاجة جمة لدعم الحكومات والمجتمعات المحلية في تحليل تلك الآثار واستخدام هذه المعرفة في إعداد سياسات وخطط وطنية مستندة إلى الأدلة، مثل خطط التكيف الوطنية، والخطط الاستراتيجية القطرية. وليس هذا التحليل ضرورياً فحسب لتصميم السياسات والبرامج، بل إنه أساسي أيضاً في رصد وتقييم تقدم برامج التكيف مع تغير المناخ. وسيواصل **البرنامج** تقديم مساهمات ضخمة عبر الشراكات مع منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومكتب الأرصاد الجوية في المملكة المتحدة، ومركز المناخ التابع للصليب الأحمر، والمديرية العامة للبحث والابتكار في المفوضية الأوروبية، والمعهد الدولي لبحوث المناخ والمجتمع، والمركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى، ومبادرات من قبيل "مبادرة الابتكار في مجال التكيف مع المناخ وإدارته" (C-ADAPT) (الإطار 1).

38- *الإنذار المبكر*. تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية في استعداد **البرنامج** للطوارئ وتحليله للأمن الغذائي في قدرته على تحليل، وترجمة، واستخدام المعلومات المناخية لدعم الإنذار والعمل المبكرين في الأزمات الغذائية. وسيواصل **البرنامج** مساعدة الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية على إعداد وتشغيل نظم الإنذار المبكر والرصد الخاصة بالأمن الغذائي التي تدمج على نحو أفضل بين المعلومات المناخية ذات الأجلين القصير والطويل.

39- *الخدمات المناخية*. توفِّر الخدمات المناخية معلومات مناخية لتلبية الاحتياجات المتعلقة باتخاذ القرارات لدى القائمين على إدارة آثار المناخ وتغير المناخ، بما يمكِّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل وتحسين قدراتهم على إدارة المخاطر. وسيواصل **البرنامج** دعم تنفيذ الإطار العالمي للخدمات المناخية مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والجهات الشريكة الأخرى، ويقدم خدمات مناخية مبتكرة إلى الشركاء والمستفيدين من **البرنامج**. كما أنه سيواصل استحداث واستخدام خدمات مناخية للنهوض

بالإدارة الداخلية والفعالية، وذلك مثلاً عبر ربط توقعات ظاهرة النينيو بالتدابير المسبقة للاستعداد، والبرمجة، والشراء ومن خلال تطوير أدوات مالية قائمة على التنبؤ.

جيم- صمود المجتمعات المحلية، والحد من المخاطر، والحماية الاجتماعية، والتكيف

40- *برامج بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وسبل العيش، والحد من مخاطر الكوارث*. تسهم العديد من برامج **البرنامج** في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك برامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، التي تساعد الأسر المحرومة من الأمن الغذائي على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية مع القيام في الوقت ذاته بمساندة جهودها لبناء القدرة على الصمود، والنهوض بسبل العيش، والحد من مخاطر الكوارث الحالية والمقبلة. وتمنح هذه المساعدة الغذائية الضعفاء الفرصة للاستثمار في أمنهم الغذائي وتكيفهم الذاتيين، وهو ما يتعذر عليهم فعله بدون ذلك نظراً إلى كفاحهم اليومي من أجل تلبية احتياجاتهم الغذائية. وبالعمل مع الشركاء يصل **البرنامج** إلى ما بين 10 ملايين إلى 20 مليون نسمة سنوياً من خلال هذه البرامج، ويدعم أنشطة في مجالات مثل الري، وصون التربة والمياه، وإعادة التحريج، والاستصلاح البيئي، وصون مستجمعات المياه، وممارسات الزراعة الذكية مناخيا مع المساعدة الغذائية.

41- *الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان*. يدعم **البرنامج** الحكومات الوطنية في تصميم، وتنفيذ، وتقييم شبكات الأمان وآليات الحماية الاجتماعية المراعية للأمن الغذائي والتغذية والمتسمة بالفعالية من حيث التكاليف لصالح أشد الشرائح السكانية ضعفاً في السياقات الهشة والصعبة. وتعتبر الآليات مثل إنشاء الأصول، والأشغال العامة، وضمانات العمالة، وبرامج التغذية من بين العناصر الرئيسية في حماية الناس الأشد ضعفاً من الأحوال المناخية القاسية المتصاعدة، وتوفير منصات لدعم التكيف الواسع النطاق. وسيتابع **البرنامج** العمل مع الحكومات الوطنية والجهات الشريكة الأخرى لدعم إنشاء شبكات أمان مكيَّفة ومستجيبة للصدمات عبر استحداث وتوسيع نهج مثل "مبادرة الصمود الريفي" (R4) (الإطار 2). وفي هذه البرامج فإن **البرنامج** سيركز على تحقيق الجودة والأثر البرامجيين. وبالنسبة لأنشطة إنشاء الأصول فإن ذلك سيعني ضمان أن تكون الأصول مرتبطة مباشرة بغايات الأمن الغذائي والتكيف على حد سواء التي تقلل من المخاطر المناخية وتزيد من القدرة التكيفية.

42- *إدارة المخاطر، والتمويل، والتأمين*. سيواصل **البرنامج** طرح وتوسيع نطاق أدوات تمويلية مبتكرة معنية بالمخاطر تساعد البلدان والمجتمعات المحلية المحرومة من الأمن الغذائي على إدارة المخاطر المناخية المتصاعدة. وبمقدور أدوات مثل التأمين المستند إلى مؤشر الطقس والتمويل القائم على التنبؤ والتمويل الاحترازي أن تحد من عدم اليقين وأن تنهض بسبل العيش. وعند نشر هذه الأدوات كجزء من استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر فإنها تتيح للمزارعين الأشد فقراً وضعفاً توظيف وحماية استثمارات تؤدي إلى زيادة، وتحسين، وتنويع قدرتهم الإنتاجية، وسبل عيشهم، ورخائهم. كما تساعد هذه الأدوات الحكومات على بناء نظم استجابة وشبكات أمان تتسم بدرجة أكبر من القوة، والمردودية، وقابلية التنبؤ. وسيواصل **البرنامج** دعم مبادرات التمويل المعنية بالمخاطر الرامية إلى الحد من الجوع، مثل مبادرة وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر التابعة للاتحاد الأفريقي. وسيشمل ذلك تنفيذ مرفق التغطية المطابقة التابع للوكالة المذكورة من خلال العمل مع الدول الأعضاء والجهات المانحة لهذه الوكالة من أجل تعبئة الموارد لصالح **البرنامج** كي يتمكن من دفع أقساط مناظرة للتأمين إزاء مخاطر الكوارث ولبناء القدرة الوطنية على تحسين التخطيط، والقدرة التشغيلية، واستهداف البرامج الوطنية للمساعدات الغذائية في حالات الطوارئ.

43- *المواقد والطاقة الآمنة للطهي*. حينما يعجز الناس عن الحصول على الوقود فإنهم يلجأون إلى أساليب الطهي المبتسر وتخطي الوجبات أو بيع الحصص الغذائية لشراء وقود الطهي، مما يخلِّف آثاراً ضارة على تغذية أسرهم. ويشكل الطهي باستخدام النيران المكشوفة والمواقد التقليدية خطراً صحياً ومناخياً بارزاً يؤثر على نحو نصف سكان العالم ويؤدي إلى 4 ملايين من حالات الوفاة المبكرة كل سنة. وتتحمل النساء والأطفال الجانب الأعظم من الآثار الصحية المباشرة والمخاطر المتزايدة للعنف الجنساني المرتبط بجمع الحطب. وتصل نسبة انبعاثات الكربون الأسود على المستوى العالمي الناجمة عن حرق أنواع الوقود الصلب من أجل احتياجات الطاقة الأسرية إلى 25 في المائة.[21] وعبر مبادرات مثل الوصول الآمن إلى الوقود والطاقة يعمل

[21] United States Environmental Protection Agency. 2012. *Report to congress on black carbon*. https://www3.epa.gov/blackcarbon/2012report/fullreport.pdf.

البرنامج مع المستفيدين والشركاء على تيسير الوصول إلى الطاقة الآمنة والنظيفة للطهي، والحد من مخاطر الحماية والبيئة، مع زيادة فرص سبل العيش وخفض انبعاثات غازات الدفيئة في الوقت ذاته.

دال- دعم السياسات

44- *دعم السياسات المقدم إلى الحكومات*. سيتابع **البرنامج** دعم الحكومات الوطنية والمحلية في وضع السياسات والخطط للقضاء على الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك خطط تغير المناخ مثل خطط التكيف الوطنية وخطط الحد من مخاطر الكوارث. وسيستند هذا الدعم على قدرة **البرنامج** وأدواته في مجال التحليل، مع الاستفادة من خبرته العالمية وابتكاراته في ميدان الصمود المناخي لتوثيق وتوفير قاعدة أدلة تدعم اتخاذ القرارات، والتعلم، وبرمجة التكيف مع تغير المناخ، ورصده، وتقييمه. كما سيعزز **البرنامج** من دعمه للشركاء الحكوميين في وضع برامج التمويل المناخي عبر أنشطته ككيان منفذ لصندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف التابعين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما يعمل **البرنامج** كشريك ضمن مشروعات التمويل المناخي التي تقودها كيانات معتمدة أخرى تدعم الأنشطة المحددة ذات الصلة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والمتسقة مع هذه السياسة.

45- *دعم السياسات المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والعمليات الإقليمية والدولية الأخرى*. سيواصل **البرنامج** تزويد أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالدعم التقني للتصدي لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، وسيركز على الصمود، والتكيف، والحد من المخاطر في البلدان النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي. وعلى المستوى العالمي فإن **البرنامج** سيصب اهتمامه على مجموعة مختارة من قضايا الاتفاقية المذكورة بما في ذلك الفقد والتلف، والزراعة، والأمن الغذائي، والتمويل المناخي. وسيقوم **البرنامج** بهذا العمل مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها كجزء من نهج شامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

اعتبارات التمويل والموارد

46- يخلِّف تغير المناخ تأثيرات على **البرنامج** من حيث التمويل والموارد. فخلال العقود المقبلة فإن الاحتياجات الإنسانية ستتصاعد على الأرجح نتيجة زيادة الكوارث المناخية من حيث الوتيرة والشدة. وعبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التزمت البلدان بتعبئة 100 مليار دولار أمريكي للتمويل المناخي كل سنة لمساعدة البلدان على الانتقال إلى الاقتصادات قليلة الانبعاث الكربوني والتكيف مع تغير المناخ.[22]

47- ويشكل التمويل المناخي مصدراً متعاظماً من مصادر تمويل أنشطة **البرنامج** من خلال الدعم الثنائي من الجهات المانحة وتنفيذ مشروعات التمويل المناخي المتخصصة على حد سواء. وبين عامي 2010 و2014 أشارت التقارير التي قدمتها البلدان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وسجلات **البرنامج** ذاته، إلى أن **البرنامج** تلقى أكثر من 287 مليون دولار أمريكي من التمويل المناخي ذي المسار السريع. ويحتل **البرنامج** الآن المرتبة الثانية بين أكبر الجهات المتعددة الأطراف المنفذة لصندوق تكيف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي مارس/آذار 2016 كان **البرنامج** من أوائل الكيانات المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر التابع للاتفاقية المذكورة.

48- وسيستمر **البرنامج** في العمل مع الحكومات لإعداد مشروعات وبرامج بشأن التكيف مع تغير المناخ والصمود المناخي بما يتماشى مع ولايته وهذه السياسة. وستتسق هذه الأنشطة مع الخطط والأولويات الوطنية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على النحو المعين في المساهمات المقررة المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية لدى البلدان. وسيواصل **البرنامج** تعبئة الموارد من خلال الصناديق المتخصصة للتمويل المناخي والتمويل الثنائي والمتعدد الأطراف لتنفيذ هذه البرامج والمشروعات، والتي سيُدمجها ضمن خططه الاستراتيجية القطرية وإطاره المالي الجديد. وبالنظر إلى الطبيعة المتكررة

[22] UNFCCC Conference of the Parties (COP) 15 Copenhagen Accord, decision 2/CP.15: http://unfccc.int/resource/docs/2009/cop15/eng/11a01.pdf; COP 16 Cancun Agreements: http://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf; and COP 19 Report Decision 3/CP.19 http://unfccc.int/resource/docs/2013/cop19/eng/10a01.pdf.

للكوارث المناخية، والمخاطر الطويلة الأجل التي يطرحها تغير المناخ، والحاجة إلى برمجة متعددة السنوات لمجابهة تلك التحديات، فإن توافر تمويل متعدد السنوات وقابل للتنبؤ من كل هذه المصادر سيكون عنصراً أساسياً في نجاح هذه السياسة.

49- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية كان تغير المناخ، والقدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث من بين المجالات ذات الأولوية للابتكار والاستثمار الخارج عن الميزانية بالنسبة **للبرنامج**. وساعدت هذه الاستثمارات **البرنامج** في توضيح دوره، وتطوير أدوات جديدة، ودعم إعداد اتفاق باريس، والأهم من كل ذلك البدء في مساعدة البلدان الضعيفة على التصدي لآثار تصاعد الأحوال المناخية القاسية وتغير المناخ. وبالنظر إلى أثر تغير المناخ والكوارث على الأمن الغذائي والأزمات الغذائية فإن من المنتظر أن يظل هذا المجال يحظى بالأولوية في الاستثمار الخارج عن الميزانية.

50- وتنفيذاً لهذه السياسة فإن **البرنامج** بحاجة إلى بناء قدرات الموظفين، وإدماج التمويل المتخصص لتغير المناخ ضمن إطاره المالي، وإعداد توجيهات أكثر تحديداً للموظفين والشركاء. وسيواصل **البرنامج** دوره القيادي في توسيع نطاق الأدوات والنهج الابتكارية الجديدة لتجهيز الشرائح السكانية والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً بأكثر الوسائل فعالية في تعزيز الصمود المناخي. وسيضع **البرنامج** خطة عمل تحدد متطلبات الموارد الخارجة عن الميزانية في الأجل القصير لتزويده بما يلزم لتنفيذ هذه السياسة، وكذلك متطلبات الموارد القائمة في الأجل الطويل.

51- واستجابة إلى النداءات الداعية إلى إرساء آليات مؤسسية تتصدى على نحو أفضل للفقد والتلف الناجمين عن تغير المناخ فإن **البرنامج** سيعمل على تطوير وتقييم فعالية "مرفق مواجهة آثار تغير المناخ لتعزيز الأمن الغذائي" (FoodSECuRE)، وهو صندوق متجدد ذو جهات وسنوات متعددة لدعم الجهود المتمحورة حول المجتمعات المحلية من أجل تعزيز الصمود المناخي، علماً بأن مستوى الرسملة المستهدف لهذا الصندوق يبلغ 400 مليون دولار بحلول عام 2020. وتربط هذه الأداة توقعات المناخ والأخطار بالتمويل المرن المتعدد السنوات، مما يوفر الوسيلة اللازمة لإطلاق التمويل بسرعة من أجل توسيع نطاق استجابات الأغذية والتغذية وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث قبل وقوع الكوارث المناخية ولدعم الجهود المتعددة السنوات لبناء القدرة على الصمود من أجل الإنعاش.

52- كما سيتابع **البرنامج** العمل مع الوكالات المانحة والشركاء الآخرين لتطوير أساليب للتمويل الفوري أكثر قابلية للتنبؤ من أجل الكوارث المناخية، بما في ذلك من خلال مرفق التغطية المطابقة التابع لوكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر والمبادرات المماثلة.

53- وتجري العناية بأمر توفير الموارد لإدارة **البرنامج** لانبعاثات غازات الدفيئة والآثار البيئية الأخرى لبرامجه وعملياته، مثل التحديد الكمي لصافي إزالة غازات الدفيئة بالبواليع والحد من مصادر الانبعاثات، في السياسة البيئية **للبرنامج**. و**البرنامج** ملتزم بضمان التكامل بين مساري العمل هذين، المنفصلين ولكن المترابطين، ذلك لأن كلا المسارين يشتمل على بناء قدرة موظفي **البرنامج** والمجتمعات المحلية القائمين على خدمتها ولأنهما قد يجتذبان مصادر تمويل متماثلة.

الإطاران

الإطار 1: مبادرة الابتكار في مجال التكيف مع المناخ وإدارته (C-ADAPT)

إن مبادرة C-ADAPT هي مبادرة عالمية تدمج تحليل المناخ والأمن الغذائي ضمن تصميم البرامج والسياسات. وقد انبثقت هذه المبادرة استجابة لثغرات البحوث المتعلقة بآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي، والافتقار إلى أمثلة على البرمجة ذات الصلة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ المتاحة للحكومات، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الدولية. وموَّلت الحكومة السويدية بين عامي 2013 و2016 هذه المبادرة التي جعلت من **البرنامج** جهة ابتكارية رائدة في التحليلات المناخية التي تحدد الأمن الغذائي في سياقات مختلفة، وهو ما يمكن أن تستخدمه الحكومات في خطط تكيفها الوطنية والعمليات التخطيطية الأخرى. كما أن هذه المبادرة أتاحت **للبرنامج** وشركائه توثيق دراسات الحالة والممارسات الفضلى في مجال التكيف المناخي.

الإطار 2: مبادرة الصمود الريفي (R4)

نشأت هذه المبادرة على يد **البرنامج** ومنظمة أوكسفام أمريكا وشركة Swiss Re من أجل تطوير، واختبار، ونشر نهج شامل لإدارة المخاطر والتكيف مع تغير المناخ وذلك لمساعدة المجتمعات المحلية على تعزيز قدرتها على الصمود. وقد نُشرت المبادرة في إثيوبيا، وملاوي، والسنغال، وزامبيا، وهي تغطي الآن أكثر من 200 000 نسمة، وتحظى بالاعتراف كمثال رائد لإدماج شبكات الأمان، والتأمين إزاء مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود.

وفتحت المبادرة آفاقاً جديدة بتمكينها المزارعين الأشد فقراً من الحصول على التأمين للمحاصيل اعتماداً على التسديد بعملهم من خلال خطط التأمين على الأصول المدمجة في برامج شبكات الأمان.

وتظهر تقييمات الأثر في إثيوبيا أن المزارعين المؤمَّنين يدخرون ضعف ما يدخره المحرومون من التأمين ويستثمرون مبالغ أكبر في البذور، والأسمدة، والأصول الإنتاجية مثل حيوانات الجر. وحققت النساء، اللواتي يترأسن في الغالب الأسر الأشد فقرا، أضخم المكاسب في القدرة الإنتاجية بفضل الاستثمار في اليد العاملة والأدوات المحسنة للزراعة. وفي السنغال كان المشاركون في مبادرة الصمود الريفي أفضل تجهيزاً لمجابهة تأثيرات موجة الجفاف الأخيرة وقد انخفض معدل استهلاكهم للأغذية بنسبة 8 في المائة فقط بالمقارنة مع نسبة 43 في المائة في المجموعة المرجعية.